

كورونا يختبر قدرة السوق المغربية على استيعاب منتجات مصانع النسيج

من أجل مساعدة الشركات، التي هي في وضعية صعبة على العودة إلى النشاط مجددا مع إعفاء من جميع الفوائد وفي حالة عدم سداده تحويله إلى قرض دون توظيف فوائد لمدة 5 سنوات.

وتقول جمعية الشركات المتوسطة والصغرى لصناعة النسيج والألبسة إن القطاع تأثر سلبا بفترة الحجر الصحي التي دامت أكثر من ثلاثة أشهر، بعدما استغرق أغلب الفترة المهمة من الموسم التجاري والمناسبات والأعياد، ما ساهم في تراكم كميات كبيرة من السلع الموسمية لدى التجار والمعامل والمصانع.

وبالإضافة إلى تداعيات كورونا تعمل الحكومة على حماية قطاع صناعات النسيج والملابس الموجهة إلى السوق المحلية من أي منافسة غير مشروعة، خصوصا مع ارتفاع الصادرات التركية نحو المغرب من منتجات النسيج والملابس بحوالي 200 في المئة ما بين سنتي 2013 و2017.

وبسبب هذا الارتفاع الكبير في واردات النسيج التركي إلى البلاد، قررت السلطات المختصة رفع رسوم الاستيراد على منتجات النسيج والملابس ذات المنشأ التركي.

وسعى القطاع إلى التكيف مع أزمة الوباء حيث أنتج 7 ملايين كمائة واقية ذات استعمال واحد ومليون كمائة قماشية تخرج كل يوم من سلاسل الإنتاج المغربية، وذلك بفضل صناعة النسيج، التي تعد أول قطاع يدعم سوق العمل، من خلال توفير نحو 200 ألف وظيفة مباشرة ومثلها غير مباشرة.

ولتعزيز الثقة في المنتج المحلي طالبت جمعية الشركات المتوسطة والصغرى لصناعة النسيج والألبسة، باتخاذ قرارات جريئة من أجل دعم علامة "صنع في المغرب" ودعم القدرة التنافسية للمنتج المحلي في وجه المنتجات الأجنبية المنافسة، واعتماد سياسة حمايية قوية إلى جانب إعفاء ضريبي كلي للقطاع بصفته قطاعا متضررا 100 في المئة.

ومع كل تلك الضغوط يؤكد العلمي أن "قطاع النسيج والألبسة ارتقى بالمغرب جودة وكفاءة خلال السنوات الأخيرة".

وجدت صناعات النسيج المغربية نفسها في مواجهة مباشرة مع تداعيات كورونا على السوق، ما مثل فرصة لاختبار قدرتها على الصمود أمام الصدمات ونهوضها من جديد لتحقيق قيمها المضافة التي تدعم الاقتصاد في ظل تواصل الصعوبات.

وفي سياق هذه الأهداف من المرتقب تعزيز القطاع بإنشاء وحدة صناعية جديدة متخصصة في إنتاج الملابس الجاهزة، وفق تقنيات جديدة وآلات تكنولوجية متطورة من ضمن متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وباستثمار يصل إلى 8.3 مليون دولار.

وسيمكن هذا المشروع، الذي ستجيزه شركة أوميغاكستيل المغرب، من توفير 200 فرصة عمل مباشرة و450 فرصة عمل غير مباشر، مع تحقيق رقم معاملات تقدر قيمته المالية بنحو 7.5 مليون دولار. وأكد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي حفيظ العلمي على أهمية هذا الاستثمار الجديد الذي يعكس الثقة التي تحظى بها بلاده لدى المستثمرين الدوليين كمحطة للإنتاج والتصدير، وقدره صناعة النسيج المحلية على التموين في مرحلة ما بعد كوفيد - 19.

400
مليون دولار قيمة تراجع صادرات النسيج المغربية خلال النصف الأول من 2020 بمقارنة سنوية

ولفت إلى أن "هذا المشروع سيساهم في تنشيط قطاع الحياكة المغربي وتطوير القيمة المضافة للمنتجات ذات الصلة، وذلك حول المنظومتين الصناعيتين للحياكة وتوزيع العلامات التجارية محليا ودوليا ولاسيما على المستوى الأفريقي".

وتعتبر أوميغاكستيل المغرب شركة محلية، براسمال صيني يبلغ 100 في المئة، متخصصة في صناعة الجوارب والملابس الداخلية، فضلا عن القمصان. وكان العاملون في القطاع قد طالبوا بمنحهم قروضا بنسبة فائدة صفرية

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تحاول صناعات النسيج المغربية تجاوز تداعيات كورونا نظرا لانحسار النشاط تبعا للإجراءات المشددة لمكافحة الوباء ما أثر على قدرته التشغيلية وعلى نسق أرباحه، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تحفيزه للانخراط في دعم الاقتصاد المنهك.

ولجا أصحاب المصانع إلى السوق المحلية لبيع الألبسة والملابس الجاهزة بعد تراجع صادراتهم بنسبة تجاوزت 38 في المئة نظرا لغلغ الحود وتقلص المبيعات التجارية.

وتظهر الأرقام الرسمية تراجع قيمة صادرات المصانع بحوالي 627 مليون دولار خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ومايو الماضيين، مقابل مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة ترجعا بقيمة 400 مليون دولار.

وأوضحت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة أن حجم الصادرات المحلية سيرفع انخفاضاً يقدر بحوالي 25.1 في المئة، متأثرا بتراجع مبيعات معظم المواد منها على الخصوص منتجات قطاع النسيج.

وعكفت الشركات العاملة في قطاع النسيج على تنوع منتجاتها لاستقطاب المصانع والشركات والأفراد لتعويض خسائر كورونا وتحفيز نشاط القطاع.

وتهدف هذه التحركات إلى محاولة إحداث التوازن في السوق ومكافحة تراجع الطلب على الملابس الجاهزة الأجنبية في الدول الأوروبية. وحسب مهنيين فإنه من المحتمل أن يساهم إقبال المغاربة على الملابس محلية الصنع في تقليص الخسائر، التي تكبدها المستثمرون المغاربة بسبب كورونا، وإعادة الاعتبار إلى المنتج المحلي.

قيود الإغلاق تزيد إيقاع الاستثمار في التكنولوجيا

مجموعة فانغ في اختبار الصمود أمام الاتهامات بممارسة الاحتكار



إقبال أكثر من المتوقع على أسهم التكنولوجيا

الدفوعة خصوصا بفضل مضامينها المتنوعة المؤلفة من آلاف الساعات من البرمجة، في مرحلة أرغم وباء كوفيد - 19 خلالها الملايين على ملازمة منازلهم.

ويؤنه المؤسس المشارك لشركة كامبرلاند اندفابيرز ديفيد كوتوك إلى أن ارتفاع مؤشرات ناسداك يعكس كذلك المكاسب التي حققتها شركات التكنولوجيا الحيوية التي تعمل على تطوير لقاحات وعلاجات لكوفيد - 19. وقال في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية إن القطاع بات "صفحة رابحة اليوم. تنفق شركات الرعاية الصحية اليوم وسناتي العائدات غدا". وأضاف كوتوك "لا أعتقد أنها مجرد فقاعة".

وبينما يعد نجاح ناسداك المؤشر الأوضح على تحسن قطاع التكنولوجيا، يعكس مؤشر أس.اند.بي 500 المتنوع كذلك ازدياد أهمية القطاع.

ومع تفشي فيروس كورونا، أزال المؤشر شركة هارلي ديفيدسون لتصنيع الدرجات النارية ومتجري نوردستروم ومايسين واستبدالها باسماء أقل شهرة على غرار تايلر للتكنولوجيا ومختبرات بيو - راد.

ويؤكد كبير المحللين لدى مؤشرات أس.اند.بي داو جونز هاوارد سلفربلات أن وتيرة التغيير قد تتسارع إذا تفاقمت تداعيات أزمة فايروس كورونا المستجد. وقال "على المؤشر في مرحلة ما أن يتفاعل مع السوق والاقتصاد".

وتسيطر مجموعة فانغ لتكنولوجيا المعلومات حاليا على نحو 28 في المئة من أس.اند.بي 500، مقارنة بنحو 16 في المئة عام 2010. ورفض سلفربلات التعليق على التكهانات بأن تسلا ستدرج قريبا في أس.اند.بي وتشمل شروط إضافة الشركات إلى المؤشر نشر أرباحها على مدى أربعة فصول متتالية، وهو أمر تسوفيه تسلا عندما تعلن نتائجها الأرباح المقبل.

وارتفعت أسهم الشركة المصنعة للسيارات الكهربائية بشكل كبير مؤخرا، لتتفوق على غيرها من شركات التكنولوجيا، إذ باتت أسهمها تتداول بمستويات أعلى بأربع مرات عن مستوياتها في منتصف مارس الماضي. ورغم أن شركة إيلون ماسك واجهت صعوبات في البداية في تحقيق أرباح، إلا أن التحسن الذي حققته جعل منها أكبر شركات سيارات في العالم لجهة القيمة السوقية، لتتفوق بشكل كبير على تويوتا وجنرال موتورز وغيرهما من شركات تصنيع السيارات التقليدية العملاقة التي تتجاوز مبيعاتها بشكل كبير مبيعات تسلا.

ولكن يعتقد البعض أن التحسن الذي حققته تسلا خرج عن السيطرة، من بينهم محللون لدى جي.بي.مورغان تيسيس، الذين أشاروا إلى "تقديرات قيمة تراقفها توقعات كبيرة من المستثمرين ومخاطر تنفيذ عالية".

عكس انتعاش أسواق المال بعد تخفيف قيود الإغلاق والذي أعقب موجات بيع كبيرة أثارها أزمة الوباء، هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة إذ جاءت نتائجها عكس توقعات معظم المحللين بأن الركود الاقتصادي سيضع حدا لنهم المستثمرين لشراء الأسهم سريعة النمو رغم أسعارها الباهظة.

نيويورك - يتفقد المحللون في قطاع التكنولوجيا أن عمالقة وادي السيليكون باتوا الأكثر حظا زمن كورونا بعد أن بدأت آثار أزمة الوباء تظهر بوضوح على أعمالهم ولكن عكس باقي القطاعات التي ضربتها رياح فايروس كورونا. وحفزت التحولات السلوكية خلال فترة تفشي كورونا مستوى القطاع إلى حدود علوا لنترك بذلك سوق الأسهم الأوسع بلهث خلفها.

وفي ظل الهجمة الكبيرة من المستثمرين يترقب كبار المسؤولين التنفيذيين في عمالقة التكنولوجيا مال القضايا المرفوعة ضدهم بشأن الاحتكار في السوق، والتي يبدو أنها لن تؤثر على خططهم أو حتى أرباحهم.

ورغم أنهم قد تلقوا سيلا من الأخبار السارة خلال العام الماضي بعد أن تجاوزت قيمة تلك الكيانات التريليون دولار، لكنهم اليوم يعلقون الكثير من الإمال على هجمة المستثمرين على أسهم شركاتهم.

ويأتى مجموعة فانغ، التي تضم فيسبوك وأمازون ونفليكس وغوغل، وأضيفت مايكروسوفت وأبل إليها لاحقا، رمزا لاندفاع سوق الأسهم الأمريكية التي ظلت تحركها التكنولوجيا في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

وسجل مؤشر ناسداك المركب الذي يهيمن عليه قطاع التكنولوجيا مستويات قياسية عند الإغلاق في جلساته الأخيرة، ما انعكس على ثقة المستثمرين بأن الشركات تستفيد من قواعد التزام المنازل التي شكلت ضربة لقطاعات الطيران والفنادق والمتاجر.

ويرى المحلل لدى ويدبوش سكيورتيتي دان إيفز، الذي يعتقد أنه لا يزال بإمكان كبرى شركات التكنولوجيا تحقيق مكاسب إضافية بنسبة 30 في المئة هذا العام "هناك راجون وخاسرون واضعون في السوق حاليا". ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى إيفز قوله إن "من وجهة نظر الراجين، هناك ضوء مسلط بوضوح على أسماء في قطاع التكنولوجيا".

وتعني الارتفاعات الأخيرة أن خمس شركات فقط ضمن مجموعة فانغ باتت تشكل أكثر من 20 في المئة من قيمة مؤشر أس.اند.بي 500.

وقالت كبيرة الخبراء في استراتيجية السوق لدى بروينشتال فاينانشال كوينسي كروسبي إن "شركات التكنولوجيا هي جانب اليقين في فترة الضعف الاقتصادي".

وحسب محللين، في حين يبدو أن ارتفاع عدد الإصابات بفايروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة شكل

تمويل أردني للشركات الصغيرة المتضررة من الوباء

وقال وزير العمل نضال البطاينة، إن "أمر الدفاع يجيز لصاحب العمل في القطاعات الأكثر تضررا الاتفاق مع العامل، الذي يؤدي عمله بمكان عمله أو عن بعد، على تخفيض أجره بنسبة 20 في المئة كحد أعلى بدلا من نسبة 30 في المئة المطبقة".

538
مليون دولار قرر المركزي صرفها من إجمالي قيمة البرنامج البالغة 707 ملايين دولار

أما القطاعات الأقل تضررا، قررت الحكومة عدم الخصم فيها ويتلقى العامل أجره الطبيعي، سواء كان يعمل في مقر المؤسسة أو عن بعد. ووفق إحصائية رسمية، تلقت وزارة العمل 42576 شكوى عمالية بحق 8585 منشأة منذ مارس الماضي.



دعم عاجل لأصحاب المشاريع

منح البنك المركزي الأردني الشركات الصغيرة فرصة لالتقاط أنفاسها بإعلانه عن دعم مالي لمساعدتها على التغلب على الأعباء التي خلفها فايروس كورونا الذي تسبب في خسائر مادية ووظيفية جسيمة.

عمان - استجاب البنك المركزي الأردني لمطالب أوساط الأعمال بإعلانه عن خطوط تمويل جديدة لفائدة الشركات الصغيرة المتضررة جراء الوباء في محاولة لامتصاص أثاره على نشاط القطاعات الاقتصادية.

وتأتي الخطوة بعد ضغوط على الحكومة من أجل تقديم حزمة إنقاذ لمساعدة كافة القطاعات الحيوية على استعادة نشاطها وتجاوز تبعات أزمة كورونا.

وأعلن البنك المركزي أنه وافق على طلبات قروض بقيمة تتجاوز نصف مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة أزمة وباء فايروس كورونا في البلاد.

وقال البنك في بيان إنه وافق على 3942 طلبا ضمن برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا. وتقدر قيمة الدعم بـ 380.8 مليون دينار (538 مليون دولار) من إجمالي قيمة البرنامج البالغة 707 ملايين دولار.

وبحسب البيان، تجري دراسة الطلبات المقدمة وفقاً لمعايير محددة. وبلغ متوسط قيمة القروض الموافق عليها 136.5 ألف دولار، ونحو 95 في المئة من عدد الطلبات الموافق عليها تقل قيمتها عن 353 ألف دولار.

وأوضح البنك أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة استحوذ على 36.58 في المئة، تلاه قطاع الصناعات التحويلية (19.8 في المئة)، والقروض المقدمة لتغطية الرواتب وأجر العاملين (43 في المئة) بقيمة تقارب 230 مليون دينار، ما يشغل 79 ألف عامل. وقدم المركزي منذ بداية أزمة كورونا تسهيلات أخرى بقيمة 203.7 مليون